

والامام يجوز كالحلاد المتأني يقتل الحر العبد
بأذن الامام الحنفي او ظن ان الامام احتاد ذلك
المذهب ورجح اليه ففي وجوب الضان والقصاص على
الحلاد وجهان احسنهما المنع اعتبارا باعتقاد
الامام وارجحهما عند الميمه وكرهه لئلا يصح
وصاحب المذهب عزمه الوجوب بل انه اذا لم يقتل حره
لحقه الامتناع وان فرض الكراه لم يحرم الحلم وذكر
الامام انه كان لا يبعد ان يدور القصاص على اعتقاد
الامام وينتج المال والكفاره وان الرد الذي ذكره
يصح كالماني ان الجلاذ هل له ان يخالف اعتقاد
نفسه ويتبع اعتقاد الامام وان هذا الخلاف يناظر الخلاف
في ان القاصي الحنفي اذا قتل المشركي يستغفره الجلاذ
وبالتوثيق بالبرج والرد هل كل القاصي له قال
والوجه عندنا القطع بان لا يجزى ان يخط ما يخالف
معتقده ورد الخلاف الى انه هل يمنع من ذلك ظاهر
ولو كان الامام لم يستغفره وجوب القصاص على احسن
بقتل العبد وامر به تارك المقتض وكان الجلاذ
لم يقتل ان الحر مقتول بالعبد فاذا قتله على موجب اعتقاد
نفسه فقد بين ذلك على الخلاف في المسئلة السابعة
ان اعتبر بالاي الامام وجب القصاص وان اعتقد
بداي الخلاف لم يجب قال الامام وهذا عندك

صغيف في هذه الصوره فان الحلاد متناهرا حاله بالخالف
والامام لم يقوض اليه النظر والجهاد وانما استعمله
للعقل الحسب وللامام ان يثبت وعرف كحال الامام
ولا ينبغي لما امره والحكاه هذه اثر للاستغفار ويصير
الحلاد مستقلا بما فعله المستقلة الثانية كما
صان على الحجام اذا حج ارضه باذن من يعتبر اذنه
فامضى فعله الى تلف وكذي اذا قطع بلفها الاذن
للحبي الذي ذكرناه في الجلاذ ويحالف ما لو قطع مدا
صححه باذن صاحبها قاضي الى تلف النفس حيث
عكر وجوب الدية على قول لأن المذنب هناك لا يبيع الفلح
حر اما عليه طاز ان يحل الحان في نزائته وهما ان يشتر
حايه لغرض صحيح فيستعمل لئلا يعلق بظان على لئلا يظهر
هناك ان لا يجب الطمان واعلم ان تأثير الاذن في استسقاط
القصاص المذكور في الغاب في فصل الكراه من اول
الجابات ونائره في استسقاط الدية على الخلاف فيه
مذكور في باب العفو من اجزها ومقصود الرعاذه
هنا الاشاره الى الرق المذكوره ومقول
ولو قطع بالاذن تباصحه وفي الطمان وجهان وكذا يهتم
منه طمان البد المقتوعه ورضع الخلاف فيه لكن المنقول
انه لا يجب طمان البد المقتوعه اذا وقف القطع ولم يردوا
طلافا فيه اما الخلاف في حان النفس اذا سري القطع